# حزب الخضر الكردستاني-"Partiya Keska kurdistan

facebook.com/P.KESK.K/posts/pfbid02AkFdnByUvNVHTYaP2vY8zFxrYp4e8tbqEeEcMCsn1p5QpE1x2yz7PDuTzkqHWwRAl

#بيان من دائرة الاعلام في الادارة الذاتية حول الحملة الشعواء، الحملة المستمرة في إستهداف صورة الإدارة الذاتية القائمة على صون حرية الرأي والتعبير، و على وجه الخصوص حرية العمل الإعلامي وسلامة الصحفيين، و توضيح رؤية الإدارة الذاتية فيما يخص هذا الإطار، وتوضيح القوانين التي تحمي حرية العمل الإعلامي، و تدعو في بيانها إلى إستقصاء الحقائق فيما يخص السجناء، وعدم الإعتماد على أدلة غير مثبتة، وذلك في البيان التالي:

#دائرة_الإعلام

بدأت مؤخرا حملة شعواء تحاول استهداف الإدارة الذاتية وتشويه حقيقة أحد أهم مرتكزات بنائها والسبب في استمرارها ألا وهي حرية الرأي والتعبير وعلى وجه الخصوص حرية العمل الإعلامي وسلامة الصحفيين, حيث بدأت بعض المنظمات والمؤسسات الدولية المدافعة عن حقوق الصحفيين باستغلال بعض الحوادث الجنائية في مناطق الإدارة الذاتية لتحولها إلى قضايا إعلامية وتروج للأمر وكأنه استهداف للصحفيين وتضييق عليهم وعلى حرية العمل الإعلامي عموما, وتعمل هذه المنظمات سواء بقصد أو بدون قصد على تشويه الحقائق والاستناد لمصادر غير حقيقية في المعطيات التي تستند عليها في كتابة تقاريرها وهو ما يضعف من مصداقية معظم تقارير هذه المنظمات التي بدأت تعمل بعضها لأجل أجندات معينة.

ولكي نوضح لهذه المنظمات حقيقة ما يجري من حال في مناطقنا في كل ما يخص الإعلام نؤكد بأن حرية الرأي والتعبير مصانة في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والدليل هو وجود تعدد اثني ومذهبي وسياسي وفكري في المنطقة وبما يتفق مع قوانين الإدارة الذاتية التي ترتكز في جوهرها على مبدأ احترام الرأي الآخر واحترام التعددية والاختلاف.

كما نؤكد بأن حرية العمل الإعلامي وبمختلف أشكاله مصانة ووفق قانون عصري صدر عن دائرة الإعلام في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا, ويرتكز في أهم بنوده على العهود والمواثيق الدولية الراعية لحقوق الإنسان وجاء مرتكزا على ما هو وارد في أكثر القوانين الإعلامية تطورا في العالم, وأكثر آليات التعامل مع الصحفيين سلاسة وحرية وتقديرا لمبدأ وحق الحصول على المعلومة والتحرك.

ونوضح بأن مبدأ الحكم على منطقة ما من حيث حرية الرأي والتعبير فيها وضمان حقوق الصحفيين على الوجه الأمثل يكون بداية من احترام القوانين والأنظمة المرعية في تلك الدولة أو تلك المنطقة, وبغض النظر عن طبيعة هذه السلطات أو تلك القوانين, وهذا ما لا تلتزم به هذه المنظمات المدافعة عن حقوق الصحفيين وهو ما يجعلها تقع في فخ الخلط بين ما هو جرم جنائي أو أي جرم يحاسب عليه القضاء بحكم مخالفته للقوانين الموجودة وبين حرية العمل الإعلامي وآليات التعامل مع الصحفيين.

كما أن هذه المنظمات لا تراعي الأنظمة والقوانين الإعلامية الموجودة في تلك المناطق ولذلك تخلط بين الصحفي والمواطن العادي فتوصف البعض بأنهم "صحفيون" علما بأنهم غير مقيدون في اللوائح على أنهم يمارسون هذه المهنة وعليه فلا يمكن اعتبارهم صحفيين لأنه ليس هناك أي دولة في العالم تعتبر كل مواطن صحفيا بل أن الجميع يتعامل مع المواطن كصحفي إذا أثبت ذلك وفق ثبوتيات تصدرها النقابات المسجلة والجهات المختصة بالإعلام أصولا في تلك المناطق, ووفق تعاريف مختلفة بين بلد وآخر للصحفي وشروط اعتبار المواطن صحفيا.

ولذلك فإن إيراد اسم بعض المواطنين المحتجزين لدى السلطات الأمنية بتهم مختلفة لا يجيز لتلك المنظمات اعتبارهم صحفيين لأن من شأن هذا الأمر أن يجعل المواطنين يستغلون مثل هذا الأمر في خداع سلطات ومنظمات تحت مسميات مختلفة للوصول إلى غايات غير قانونية, وهو ما يخلق حالة من الفوضى قد تصل نتائجها لحدود دول آمنة تحت حجة الهروب من التضييق الإعلامي وغيره.

وفي الختام نهيب بهذه المنظمات أن تستقصي الحقيقة جيدا ولا تستند في تقاريرها لأقاويل وأدلة غير مثبتة لأن هذا يفقدها مصداقيتها وتأثيرها علما أننا في دائرة الإعلام نحترم ونقدر جهود كافة المنظمات والمؤسسات الدولية المدافعة عن حقوق الصحفيين ونبدي استعدادنا للتعاون معهم في توضيح ملابسات أي قضية يعتبرونها انتهاكا لتتضح الصورة ويميز الانتهاك من المحاسبة القانونية.

دائرة الإعلام في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا